

تطور المفهوم النحوي في النظرية النحوية العربية، البناء للمفعول نموذجا (دراسة موازية)

يحي ولد الصغير

قسم اللغة العربية

المقدمة

تعتبر ظاهرة المصطلح مسألة شائكة، لما تكتنفه من خصائص حاول النحاة والمناطق سبرها قديما وحديثا، عبر التسلسل السنكروني للعلوم، للبحث عن ضوابط تعدد معايير وسم المفاهيم والمتصورات للتعبير عن الظواهر المدروسة. وقد بدأ النحاة العرب بالبحث "في المصطلح النحوي للسعي إلى تأريخ ظهوره وتبلور مفهومه الفني وتأرجحه بين أكثر من مفهوم" ولكن ذلك اصطدم "بنفس المصاعب التي تعترض سبيل البحث في نشأة النحو وتكون مادته وتطورها" (عبد القادر المهيري 1986: 477). وإذا كانت دراستنا هذه تستدعي تجاوز معضلة المصطلح النحوي باعتبار أن فترة المخاض في التفكير النحوي حسب المهيري سابقة على سيبويه؛ فإن غياب مستندات كافية لدراسة تاريخية المصطلح النحوي، ونقصد هنا "البناء للمفعول" أو "البناء للمجهول" تكون معضلة أخرى.

لقد بدأ وعي النحاة منذ القديم بأهمية المصطلح في الدراسة النحوية، تجلّى ذلك في محاولات تعريفه في المؤلفات النحوية إلى حدود كتاب التعريفات للجرجاني، من خلال جدولة خصوصياته واستنباط "سماته المميزة" بالمقارنة والقياس وحمل الفروع على الأصول أو الاشتقاق. ويبدو من القضيتين الأساسيتين اللتين حكمتا دراسة المبني للمفعول، وهما كونه بنية أصلية، من جهة، وأبنية فرعية تحويلية يرتقي فيها المفعول إلى محل الفاعلية، من جهة أخرى، بما أن الفاعل لا يمكن أن يبقى شاغرا من الناحية الإعرابية التركيبية. فيحلّ المفعول محله في الظاهرة المدروسة دون أن يتعرّى من سماته الدلالية التي تسمه بدور المتحمل Patient وتسلب منه دلالة المنفذية Agentivité لعلل نحوية تُبقي الفروع متميزة عن الأصول رغم حلولها محلها.

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

إن موضوعنا هذا لا يعتمد الغوص في دراسة الأبنية الإعرابية الدلالية وإنما يسعى من أجل الوقوف على الخصوصيات أو السمات التي جعلت هذا النحوي أو ذاك يسم الظاهرة بـ "س" أو "ص" بما أن بحثنا يروم دراسة الجهاز المصطلحي لظاهرة البناء للمفعول؛ لتوضيح سيرورة هذه الظاهرة وتاريخيتها، من الناحية الإعرابية التركيبية. نشير إلى أن التسلسل الزمني التاريخي مفقود بين المؤلفات النحوية "فما ضاع من كتب النحاة في مراحل متعاقبة أكثر مما وصلنا" (قريرة (2003: 12)، مع أن كتب الشروح¹ قد حفظت مصطلحات الكتب المشروحة المفقودة. هذا إذا ما اعتبرنا "أن الوثائق التي يمكن أن تكون شاهدة على فترة المخاض وممثلة للخطوات الأولى للتأليف النحوي لم يبق لنا منها شيء بل إن أثرها قد امحى في فترة مبكرة، وانعدام الوثائق يمثل عقبة في سبيل تتبع المصطلحات والوقوف على سيرورتها مروراً بالاستعمال المجازي ووصولاً إلى تكريس المصطلح" (المهيري (1989: 478).

إن هذه العوائق وغيرها ترغم الدارس على توخي منهج يكون رديفاً للمنهج التاريخي. ولذلك سنعتبر السياق النحوي، بقدر المستطاع، لتحديد مقاصد النحويين واعتباراتهم لمختلف التسميات الاصطلاحية الدالة على مفهوم البناء للمفعول باعتباره اختزالاً للجملة أو تحويراً لها أو باعتبار بنيّة أصلية للتعبير عن دلالات مربوطة بمقامات معينة عددها السيوطي عندما ذكر أن الفاعل "يحذف ... لغرض، كعلم وجهل وضعة ورفعة وخوف وإبهام ووزن وسجع وإيجاز" (السيوطي (1997: 518). فما هذه المصطلحات التي ذكرها النحاة للتعبير عن الظاهرة؟ وما المعايير والخلفيات النظرية التي وضعوها من خلالها؟ هذه الأسئلة هي التي نسعى إلى الجواب عنها في المحاور الآتية.

1- الثبت الاصطلاحي لإجراء مفهوم البناء للمفعول في أهم المؤلفات النحوية
نشير في مستهل جدولتنا للمفاهيم المستعملة لتأدية مصطلح البناء للمفعول أننا سنعمد طريقة تسند لكل مفهوم رقماً يحدده؛ وإذا ما تكرر المفهوم في استعمال النحاة سيتكرر الرقم ضرورة:

1- كتب الشروح تذكر المصطلح المستعمل في الكتاب المشروح والمصطلح المستعمل من قبل الشارح.

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

المؤلف	المؤلف	المصطلح	السياق الذي ورد فيه المصطلح	ص	تاريخ الصدور
سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنتر (...) (180 هـ)	الكتاب، ج 1	1- المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل ولم يتعدَّ فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يُرفع المفعول كما يُرفع الفاعل لأنَّك لم تُشغَل الفعل بغيره وفُرغته له، كما فعلت ذلك في الفاعل.... والمفعول الذي لم يتعدَّ فعله ولم يتعدَّ إليه فعل فاعل فقولك ضُرب زيد ويُضرب عمرو ... فجميع ما تعدَّى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إليه فعل المفعول الذي لا يتعداه فعله. 3- المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول	"و المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل ولم يتعدَّ فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يُرفع المفعول كما يُرفع الفاعل لأنَّك لم تُشغَل الفعل بغيره وفُرغته له، كما فعلت ذلك في الفاعل.... والمفعول الذي لم يتعدَّ فعله ولم يتعدَّ إليه فعل فاعل فقولك ضُرب زيد ويُضرب عمرو ... فجميع ما تعدَّى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إليه فعل المفعول الذي لا يتعداه فعله." هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: كُسي عبدُ الله الثوب، وأعطى عبد الله المال.	42-33	180 هـ
الميرد (210-) (285 هـ)	المقتضب الجزء الأول	4- المفعول الذي لا يذكر فاعله.	"هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله وهو رفع نحو قولك ضُرب زيد ... وإنما كان رفعاً وحذَّ المفعول أن يكون نصباً لأنَّك حذفْتَ الفاعل ولا بدَّ لكل فعل من فاعل؛ لأنَّه لا يكون فعل ولا فاعل ... فلما لم يكن لفعل بدَّ من. وكنت ههنا قد حذفته أقمت المفعول مقامه، ليصبح الفعل بمقام فاعله."	50	ت286 هـ
ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري النحوي البغدادي (316 هـ)	الأصول الجزء الأول	5- المفعول الذي لم يسم من فعل به 6- فعل بُني للمجهول 7- لم يذكر من فعل به 8- المبني على فعل بُني للمفعول 9- لم تذكر من فعل به	"شرح الرابع من الأسماء المرتفعة وهو المفعول الذي لم يسم من فعل به إذا كان الاسم مبنياً على فعل بُني للمجهول ولم يذكر من فعل به، فهو رفع وذلك قولك: ضُرب بكر ... فبني الفعل للمفعول على فعل ... وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت به عنه كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتم إلّا به ولا يستغنى عنه ولذلك قلت: إذا كان مبنياً على فعل بُني للمفعول أردت به ما أردت في الفاعل من أنَّ الكلام لا يتم إلّا به وقلت ولم تذكر من فعل به؛ لأنَّك لو ذكرت الفاعل ما كان المفعول إلّا نصباً وإنما ارتفع لما زال الفاعل وقام مقامه"	77-76	316 هـ
	الموجز	10- الذي لم يسم من فعل به	"والرابع الذي لم يسم من فعل به وبُني فعل خُصَّ به"	30	316 هـ
الزجاجي،	الإيضاح في	11- ما لم يسم	"... إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة	69	340 هـ

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

عبد الرحمن بن إسحاق (337 - 339 أو 339)	علل النحو	فاعله	ومفعولة ومضافا ومضافا إليها ، ولم تكن في صورتها وأبنيته أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبلغ عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا: ضرب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله وأن المفعول تاب منابه.		
الفارسي (377 - 377)	الإيضاح ¹	13 المبنى للفاعل 14 الفعل المبني للمفعول به	"... فعرقت وأكرمت مبني للفاعل، وإن بنيته للمفعول به قلت أكرم زيد وعرف خالد" ²		
ابن جني، سز (ت) - (392)	الصناعة ج 1	11- ما لم يسم فاعله	"قضى النحويون على موضع الجار والمجرور إذا أسند الفعل إليهما بأنهما في موضع رفع ... وكذلك ما لم يسم فاعله نحو سير بزيد"	148	392 هـ
	المحتسب الجزء الأول	15- بناء الفعل للمفعول	"... ثم أنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة [المفعول به] حتى صاغوا الفعل له وبنوه على أنه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظهرا أو مضمرا فقالوا ضرب عمرو؛ فاطرح ذكر الفاعل البتة ... وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل البتة ... فإذا أثبت بهذا كله قوة عنايتهم بالفضلة حتى ألغوا حديث الفاعل معهما وبنوا الفعل لمفعوله فقالوا ضرب زيد حسن قوله تعالى وَغَلِمَ أُنْمُ الْأَسْمَاءُ كُلَّهَا"	345	471 هـ
الجرجاني عبد القاهر (ت 471)	المقصد في شرح الإيضاح	16- البناء للمفعول	"الضرب الثاني إلي هو غير المتعدي ... لا يكون فيه البناء للمفعول؛ لأن حقيقة ذلك أن تختزل الفاعل وتضع المفعول موضعه"	345	471 هـ
		17- فعل بُني للمفعول به	"وكن فعل بُني للمفعول به ضم الصدر منه"	529	
الزمخشري،	المفصل في	18- الفعل المبني	"الفعل المبني للمفعول هو ما استغن عن فاعله فأقيم	116	

1- لم نرجع إلى "الإيضاح العضدي" باعتبار أن السياق الذي ورد فيه المصطلح المدروس موجود في شرح الجرجاني.

2- أخذت هذا الكلام من كتاب (المقصد في شرح الإيضاح" للجرجاني (عبد القاهر)، المجلد الأول: 334)، بما أنه شرح لكتاب الفارسي المذكور أو لكتابه كما جاء في تقديم المحقق لكتاب "المقصد في شرح الإيضاح" المذكور يقول المحقق في الصفحة 13 من التقديم "وجدت في كتاب عبد القاهر "المقصد" الذي شرح فيه كتابي أبي ... "الإيضاح في النحو" و"التكملة في الصرف" خير معين لي".

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

		المفعول مقامه وأسند إليه معدولا عن صيغة فَعَلَ إلى فَعُل ويسمى فعل ما لم يسم فاعله ¹	للمفعول 19- فعل ما لم يسم فاعله	النحو	(497/ 528)
643 هـ	69	"أعلم أن المفعول الذي لم يسم فاعله يجري مجرى الفاعل في أنه بني على فعل صيغ له على طريقة فَعُل كما يُبنى الفاعل على فعل صيغ له على طريقة فَعَلَ ويجعل الفعل حديثا عنه، كما كان حديثا عن الفاعل في أنه يصح به وبفعله الفائدة ويحسن السكوت على الفاعل ويصاغ لمن وقع منه ويقال له فعل ما لم يسم فاعله"	19- فعل ما لم يسم فاعله 20- المفعول الذي لم يسم فاعله	ابن يعيش شرح المفصل، المجلد الثاني المجلد السابع	(553/ 643 هـ)
646 هـ		فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله	19 فعل ما لم يسم فاعله	ابن الحاجب الكافية ¹	(571/ 646)
684 هـ	128	"فعل ما لم يسم فاعله أي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وإنما أضيف إلى المفعول؛ لأنه بُني له ... وإنما اختير للمبني للمفعول؛ هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه أقل استعمالا منه"	19- فعل ما لم يسم فاعله 21 فعل المفعول الذي لم يسم فاعله 22 المبني للمفعول	شرح الرضي على الكافية ج4	الاسترأبادي رضي الدين (ت 684- 688)
		"وقوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه وشرطه أن يعين صيغة الفعل إلى فَعَلَ أو يُفَعَلَ ... أعلم أنه ... ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله؛ لأنه كما ذكر تعريف الفاعل لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله. ويجب إفراده بالذكر؛ لأنه من المرفوعات	23- مفعول ما لم يسم فاعله 20- المفعول الذي لم يسم فاعله	الوافية في شرح الكافية	الاسترأبادي ركن الدين (ت 715 هـ)
761 هـ	79	"باب النائب عن الفاعل، يُحذف الفاعل للجهل به أو لغرض لفظي أو معنوي، فينوب عنه في أحكامه كلها مفعول به"	24- النائب عن الفاعل	ابن هشام الجامع الصغير في النحو	(ت 708 هـ)
911 هـ	262	"يجوز في نحو "أخوه" من قولك: زيد شرب في الدار أخوه، أن يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال	24- النائب عن الفاعل	مغني اللبيب	

1- لم أرجع إلى كتاب الكافية وإنما استقيت المصطلح من شرح الرضي على الكافية.

2- نلاحظ تضاربا في نسبة تسمية المصطلح لابن الحاجب من قبل الشارحين وهما الاسترأبادي رضي الدين والاسترأبادي ركن الدين، فالأول نسب إلى ابن الحاجب مصطلح فعل ما لم يسم فاعله، والثاني نسب إليه مفعول ما لم يسم فاعله وهما تسميتان مختلفتان كما سيأتي؛ إذ لا نعرف إن كان ابن الحاجب استعمل المصطلحين أم لا؟.

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

		وهو ضمير زيد المقدر في ضرب وأن يكون نائباً عن فاعل ضرب على تقديره خالياً من الضمير			
السيوطي (ت 911 هـ)	همع الهوامع	25- نائب الفاعل	262	911 هـ	أو ... أو تعظيم ... أو تحقير ... أو خوف منه ... أو خوف عليه ... فينوب عنه المفعول به
الشنقيطي أحمد الأمين	الدرر اللوامع	25- نائب الفاعل	292	1331 هـ	تشاهد على نائب الفاعل

III- ضبط السمات المحددة لمفهوم البناء للمفعول عند النحاة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تعدد المصطلحات وتداخلها نظراً إلى ما يكتنف الظاهرة المدروسة من التباس يعود إلى تداخلها مع بعض الظواهر اللغوية الأخرى. وسنحاول في هذا المجال توضيح الأسس التي أبنى عليها المصطلح في الآثار المذكورة مع العلم أن بعض النحاة استعمل أكثر من مصطلح.

1- المصطلح عند سيبويه

نلاحظ أن تسمية الظاهرة المدروسة عند سيبويه مرتبطة بالإعراب والعمل. ويتضح ذلك من استعماله لمفهوم التعدية "المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر". ويعني ذلك عملية الوسم الإعرابي أي وصول عمل الفعل إلى متعلقاته. فالمفعول في ضرب زيد مكانه شاغر إذ "لم يتعدّ إليه فعل فاعل" باعتبار أن الفاعل "الأصلي" حلّ محله "الفاعل النحوي" الذي كان مفعول به إن اعتبرنا أن البناء للفاعل أصل تولّد من البناء للمفعول مع أن سيبويه لم يتوجه هذا التوجه حسب اطلاعنا، لأنه ساوٍ بين البنيتين، نستنتج ذلك من قوله: "والفاعل والمفعول في ذلك سواء" ويقصد "المفعول المرفوع" باعتبار أن البناء للمفعول ضرب من اللزومية "يرفع المفعول كما يرفع الفاعل؛ إذ لا فرق عند سيبويه بين فاعلي: ضرب زيد، وضرب زيد. ولكن الدراسات اللسانية الحديثة تفرّق بينهما من الناحية الدلالية وإن كانا متشابهين من الناحية الإعرابية "الشكلية"؛ فزيد الأولى متحمل Patient والثانية منفذ Agent. وما نلاحظه في المصطلح السيبويهي أنه جاء واصفاً للظاهرة باعتبار أن الفعل فيها لم يتعد فاعله "الشكلي" إلى محل المفعولية ولذلك جعل سيبويه الظاهرة المدروسة موازية للبناء للفاعل.

حوايات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

استعمل سيبيويه مصطلحين أثنين للتعبير عن الظاهرة المدروسة: ركز في (1/1) على "ارتقاء" المفعول به إلى حيّز الفاعلية؛ "لأنك لم تشغل الفعل بغيره"؛ إذ يشبه البناء للفاعل في "التعدي والاقترصار ... لأنّ معناه متعدّيا إليه فعل الفاعل وغير متعدّ إليه فعله؛ سواء"، فالمتمكّم أراد ذلك قصداً؛ والمفعول "المرفوع" هو البؤرة Focus أو المعلومة الجديدة New. يختلف (2) عن (1/1) من جهة زاوية النظر؛ إذ تمّ التركيز هذه المرة على فعل المفعول أو المفعول الذي يتعدّاه فعله لتمييزه عن فعل المفعول أو المفعول الذي لم يتعده فعله/ ولم يتعدّ إليه فعل فاعل، في طلبه لموضوعاته Arguments، ف(1/1) أقلّ متعلّقات من (2) مع الإشارة إلى أنّ الأول ليس مشتقا من الثاني، وإنّما يمثل بنية مستقلة حسب سيبيويه؛ إذ ليس بمجرد طلب فعل المفعول لمتعلّق فاعل (مفعول معنى) يجعل منه بنية فرعية على بنية البناء للمعلوم؛ لأنّ الفاعل الحقيقي هو المتمكّم¹؛ إذ هو الذي يوزع الشؤون² الدلالية أو الوظائف النحوية. وربما يعود استعمال المصطلحين المذكورين إلى أن التغيير في الظاهرة المدروسة يُصيب الفعل كما يُصيب الاسم؛ فقد بدأ سيبيويه بالاسم أيّ المعرب /المعمول في المصطلح الأول ثم عاد إلى الفعل العامل دون أن يجعل الظاهرة تحول لظاهرة أخرى كما أشرنا.

جاء المصطلح عند سيبيويه مركبا، نعني بذلك أنّه يصف عملية إجراء الظاهرة النحوية بما أنّه يعرّف بالظاهرة بحكم كونه من الرواد في الدراسات النحوية العربية نسبة إلى المتاح؛ ولذلك جاء المصطلح عنده غامضا، ونصه طويل إلى حدّ الإسهاب.

2- المُبرّد

جاء المصطلح (4) أقلّ حدّة من المصطلحات الثلاثة الأولى الموجودة عند سيبيويه، وإن كان لا يختلف كثيرا عنهما من حيث عدم توفر مقياس الدقة في الاصطلاح ونقص ذلك التعبير عن الظاهرة المدروسة بأقل ما يمكن. ومن الواضح أن المصطلح (4) يختلف عن سابقيه من حيث المنطلقات أو من حيث السمات النحوية الدلالية؛ فالمبرّد، في تفسيره للظاهرة، لجأ إلى الأصول

1- أنظر شرح الرضي على الكافية، ج1: 57، 63

2- هذا المفهوم أيّ "الشأن" اقترحتة اللجنة العلمية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشوط؛ فالترجمة التي استعملها لمفهوم rôle هي الدور.

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

النحوية. فالأصل في الجملة الفعلية أن تتألف من فعل وفاعل ... إلخ، يتضمن كل السمات التركيبية، الصرفية، الدلالية ... التي تخول له أن يكون فاعلا طرازيا يحمل شأن المنفذ. ولذلك أشار المبرد إلى أنه "لابد لكل فعل من فاعل"؛ إذ أنه عندما يتم حذف الفاعل يختل التركيب في البنية باعتبار غياب شأن المنفذية، ولذلك كان لزاما أن يرتقي المفعول به إلى حيز الفاعل؛ على أن ما أشار إليه سيبويه لا يفهم منه دلالة حذف الفاعل وحلول المفعول محله خلافا للمبرد بما أن الأول ركز على مفهوم التعدية واللزوم في الفعل المبني للمفعول بعمله الرفع في حيز النصب كما بيناه.

3- ابن السراج

نجد عند ابن السراج تواتر أربعة مصطلحات وهي (5، 6، 7، 8)، إذ يحدد (5، 7) مفهوم الإخفاء أو الحجب أو الزوال، ويحدد (6، 8) صيغة الفعل من حيث البناء وما يترتب عن ذلك من ترك الفاعل ورفع للمفعول الحال محله. وما يلفت الانتباه أنه يبني الفعل تارة للمجهول وهو هنا يقصد الفاعل المحذوف وتارة يبينه للمفعول الذي اكتسب سمة الفاعلية. ولم يذكر ابن السراج المعاني التي يتطلب حضورها اختفاء الفاعل، وربما يعود ذلك إلى اهتمامه بمتعلقات الفعل Valence من حيث الاختزال؛ "فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد... أزلت الفاعل ... فصار المفعول يقوم مقام الفاعل وبقي الكلام بغير اسم منصوب؛ لأن الذي كان منصوبا قد أرتفع" (ابن السراج د، ت، ج1: 78). وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار ابن السراج ممن يدرجون الظاهرة المدروسة في حيز الفرعية لبناء أصلي؛ مع أننا لم نجده في موضع من مواضع الباب قد استعمل مفاهيم توحى بأصلية البنية فعل، فاعل، مفعول به؛ وفرعية فعل، نائب فاعل بصورة واضحة. ولكن عملية رفع المنصوب واختزال الجملة الذي تحدث عنه يعتبران مؤثران على عملية التحويل.

لم يذكر ابن السراج في كتاب الموجز إلا المصطلح (5) ولكنه أضاف نوعا من التحديد للظاهرة، إذ اختزلها في نوع من الأفعال الخاصة؛ لأنها "بني فعل حُص" بها ولا يقصد هنا الأفعال الملازمة للبناء للمفعول وإنما يذهب إلى الخصوصيات الصرفية التركيبية أو الصرفية الإعرابية للصيغة التي جعلت لهذه الأفعال باعتبار أن صيغة فُعل مشتقة أو مولدة من صيغة فَعَل وهذا يتأكد معنى التحويل. ولكن يمكن أن نذهب مذهباً معاكساً إذا ما أولنا تلك الميزة التي يكاد ينفرد بها ابن السراج وهي اعتباره "المفعول الذي لم يسم فاعله" رابع الأسماء المرفوعة والتي هي المبتدأ والخبر والفاعل.

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

فسيبويه قد اعتبر أنّ "المفعول الذي لا يتعدّاه فعله ...". بمثابة الفاعل في تعلّق الفعل به أو إسناده له باعتبار أنّ "الفاعل والمفعول في ذلك سواء يُرفع المفعول كما يرفع الفاعل لأنّك لم تشغل الفعل بغيره" أي أنه لا يضيف مرفوعاً جديداً. أما ابن السراج فقد أضاف مرفوعاً رابعاً؛ لأنّه "بني فعل خُصّ به". وبذلك لا يكون البناء للمفعول صيغة تحويلية؛ نظراً إلى أنّه ضرب آخر من اللزومية يستعمله المتكلّم في مقامات معينة.

4- الزجاجة

أول ملحوظة نوردّها حول مصطلحي الزجاجة (11)، (12) أنّ سياق الكلام جاء في "باب القول في الإعراب لما دخل في الكلام". ثم أنّ الزجاجة تساءل عن الغرض من الإعراب أو فائدته "ما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله وهذا يخولنا القول: إنّ مصطلح "ما لم يسم فاعله" مرتبط بالإعراب والعمل بما أنّ الإعراب يكشف عن السمات النحوية غير الكامنة في الدلالة المعجمية للأسماء؛ لأنّ معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة معاني مجردة تعنّو الاسم في الإجراء؛ نظراً لوقوعه في حيّز الرفع أو النصب أو الجر الموسومة بعلامات الإعراب أو ما ينوب عنها من صرافم¹ إعرابية وتصريفية، فالرفع في الجملة الفعلية يجعل الاسم فاعلاً، والنصب يجعله مفعولاً. ولكن هذا المفعول قد يحلّ محلّ الفاعل فيتغيّر أوّل الفعل لذلك، ويختفي شأن المنفذ، فيرتقي الشأن الدلالي "متحمل patient" محله؛ نظراً إلى مبدأ "سَلْمِيّة الشؤون الدلالية" التي بينها الفاسي الفهري (1986: 85-91). تلك السَلْمِيّة التي تجعل من اقتراب المفعول من حيّز العاملية كافياً لوسمه بسمات الفاعلية، أو النيابة عنها حسب المصطلحات النحوية. ولذلك يمكن أن نعتبر أنّ مصطلح الزجاجة قد وقع التركيز فيه على عملية إخفاء الفاعل الحقيقي أي القائم بالفعل باعتبار أنّ العملية تحويل أو اشتقاق من تركيب أصلي هو البناء للفاعل.

ويتضح ذلك من قول الزجاجة "وأنّ المفعول قد ناب منابه". وقد اعتبر الزجاجة بناءً على ذلك أنّ الجملة: ضرب زيد عمراً؛ بُني فيها الفعل للفاعل موضحاً أن رفع زيد دليل "على أنّ الفعل له" كما

1- الصراف جمع صرفم، وهو الوحدة الصرفية، ترجمة لكلمة morphèmes بالفرنسية أي الوحدة الصرفية، وقد اختار لها الأستاذ عبد القادر لمهيري هذه الترجمة من باب التسهيل وترجمة المفهوم ترجمة بسيطة، وقد اتبعه جل أساتذتنا.

حواليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

أعتبر أنّ رفع زيد في: ضُرب زيد؛ دلالة على أنّ هذه الصيغة صيغة "ما لم يسم فاعله" التي تقتضي تغيير أول الفعل وتغيير المحلّات الإعرابية للمتعلّقات بحذف المتمم الذي سيحلّ محلّ الفاعل.

5- الفارسي

ركّز أبو علي الفارسي في المصطلح الذي استعمله وهو المصطلح رقم (14) في ترتيبنا للمصطلحات التي أطلقها النحاة على الظاهرة المدروسة أي "الفعل المبني للمفعول به"، ركّز على الفعل، حاصرا الظاهرة في المفعول به. وذلك ما يوافق شأن المحور أو المتحمل بما أنّه يحصر الظاهرة في الفعل المتعدي وهو عنده "ما نصب مفعولا به" (المقتصد في شرح الإيضاح: 346-347) دون الفعل اللازم باعتباره "لا يتعدّى" (ن. م، م. ن. ص) إلى مفعول به إلّا إذا تمت تعديته بالهمزة أو بالباء أو بالتضعيف (ن. م، م. ن. ص)، مع أنّ مفهوم التعدية كان أوسع عند سيبويه؛ إذ يعتبر أنّ الفعل اللازم يتعدّى إلى المفاعيل الأخرى غير المفعول به بلا واسطة مثله مثل الفعل المتعدي. فالظاهرة من جهة ظاهرة إعرابية باعتبارها اختزالا لشأن دلالي هو شأن المنفذ. وهي من جهة أخرى ظاهرة صرفية إعرابية لما يطرأ على الفعل من زوائد أو صرافم تتصل به مباشرة، كالهمزة والتضعيف أو تتصل به بصورة غير مباشرة كالباء أو ما يسمى بحروف التعدية الموصلة لعمل الفعل إلى متمم تسمه إعرابيا. فالفارسي ركّز، إذن، من خلال المصطلح الذي استعمله على مفهوم العاملية أي العامل في الجملة وهو الفعل. فإن بُني للفاعل تطلّب فاعلا حقيقيا بغضّ النظر عن فاعل "مات" وما يشبهه من الأفعال، وإن بُني للمفعول به تطلّب فاعلا هو مفعول به في المعنى؛ لأنّ صيغة الفعل المبني للمفعول "تنتقي" الوحدة المعجمية التي تتوفر فيها سمات الفاعل والمفعول.

6- ابن جنّي

بدأ المصطلح مع الزجاجي يرتقي إلى درجة من الوضوح والاختزال تمكن الدارس من الحديث عن "تكريس المصطلح" وذلك ما وجدناه عند ابن جنّي في (11)، (15). وقد تميز ابن جنّي في دراسة "ما لم يسم فاعله" بحديثه عن الإسناد وعن البناء. فالإسناد عنده هو لزوم الظاهرة حالة ما كإسناد الفعل للفاعل أو إسناد الخبر للمبتدأ، يقول: "وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل البتة". أي أنّ بعض الأفعال لازمت البناء للمفعول إلى حدّ أنّه يتعدّر بناؤها للفاعل والعكس بالعكس. وأما البناء، فهو ألصق بـ"مرفولوجية" الوحدة المعجمية؛ لأنّ اسم الحدث إذا أُريد به الفاعل يُبنى بناء

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

معينا على وزن فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ¹ ... وإذا أُريد به المفعول أي البناء للمفعول أو المجهول بُني بناء مخصوصا على وزن فَعِلَ. ولكن البنائين يتحكم فيهما التركيب. وذلك ما يحدد مركزية الإعراب في المفهوم الواسع للنحو، وبالتالي، فما يميّز الإسناد من البناء حسب ابن جني هو: أن الأخير ملازمة الشيء لحالة واحدة في التركيب كملازمة بعض الأفعال للبناء للمفعول. أما الإسناد فهو علاقة تربط بين عامل ومعمول من أجل تأدية معنى نحويا أو هو تغير لصيغة الفعل حسب المقام. ولكن ما يميز ابن جني عن النحاة قبله في دراسة هذه الظاهرة من زاوية إعرابية تركيبية هو أن البناء للمفعول هو غاية تمكن الفضلة. يتأكد ذلك بالرجوع إلى "المحتسب" عند شرح ابن جني للآية "وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا" البقرة/31، حيث بين سلمية أو تدرج المفعول به (المحتسب: 65_66) من كونه عنصرا فضلة إلى اعتباره "رب الجملة". ويمكن أن نوجز هذه السلمية في المراحل التالية:

(1) الأصل في وضع المفعول أن يكون فضلة، نحو: ضرب زيد عمرا، (2) العناية بالمفعول: تقديمه على الفاعل، نحو: ضرب عمرا زيد، (3) ازدياد العناية به كتقديمه على الفعل "الناصبه"، نحو: عمرا ضرب زيد، (4) تظاهر ازدياد العناية به وبلوغه ربوبية الجملة وخروجه عن حيز الفضلة، نحو: عمرو ضربه زيد، (5) ازدياد تظاهر ازدياد العناية به كحذف الضمير العائد Anaphore عليه، نحو: عمرو ضرب زيد، (6) التمكن والحلول محل الفاعل: بناء الفعل له، وتعتبر الدرجة السادسة هي المرتبة القصوى في السلمية حسب ابن جني.

نستنتج من هذا التدرج للمفعول به من المتممية إلى العمادة أهمية المفعول به في عملية الإخبار أو التواصل حسب المقام إلى درجة صياغة الفعل له، بل أكثر من ذلك، ظهور نوع من الأفعال ملازمة للبناء للمفعول حسب دراسة الأستاذ الهيشري. وبما أن المفعول به وظيفة نحوية أو شأن دلالي قد يرتقي إلى أعلى مرتبة في السلمية الدلالية؛ فإن الظاهرة المدروسة قد اشتق لها اسم من وظيفة المفعول. وبما أن بنية الفعل تتغير، نظرا لذلك لإقصاء شأن دلالي أو لامتصاص الإعراب كما يرى Chomsky نقلا عن الفاسي الفهري، فإن الظاهرة المدروسة ظاهرة تركيبية إعرابية؛ لأن الفعل بُني للمفعول ولأن "المفعول المرفوع" يقتضي ذلك أو؛ لأن المتكلم قصد تجاوز الفاعل

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الحقيقي إلى الفاعل غير الحقيقي، أو إلى المفعول المعنوي. وإذا كان المفعول به يرتقي إلى هذه الدرجة، فيُرفع للدلالة على الفاعلية، فإنَّ الفاعل يتم إنزاله إلى حيِّز المتمم في البناء الجعلي. فينصب للدلالة على المفعولية نحو: أخرج زيد عمرا¹. وإذا كان الفاعل عند حذفه يقدر بالضمير نحو: جاء يضحك؛ فإنَّ المفعول به قد يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا كما يرى ابن يعيش (شرح المفصل، ج2: 39) نحو قوله تعالى: "الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ" (البقرة/275)؛ وقوله تعالى: "اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ" (الرعد/26). فحضور الضمير العائد أو حذفه دلالة على طلب التخفيف. ولذلك، فحذف الضمير العائد المنصوب على المفعولية ليس دليلا على عدم أهمية المفعول به وإنما يدل على سعي المتكلم نحو المجهود الأدنى، تماما كاختزال الفاعل في بعض المقامات.

وقد يحذف المفعول به مع أنَّ الفعل يطلبه، فيصبح "نسيا منسيا" تماما كحذف الفاعل في عملية البناء للمفعول، فقد أشار ابن يعيش في باب حذف المفعول إلى أنَّ المفعول به قد يحذف إلى درجة أن يشبه فعله بـ"جنس الأفعال غير المتعدية كما يُنسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول" (ابن يعيش، ج2: 39)، فالفاعل والمفعول به، إذن، "يتشابهان" في الثلاثية المذكورة والتي يوضحها الجدول التالي:

الفاعل	المفعول به
ينزل إلى المفعولية	يرتقي إلى الفاعلية
يُحذف لفظا ويُراد معنى	يُحذف لفظا ويُراد معنى
يُصبح بعد الحذف نسيا منسيا بعد نيابة المفعول عنه	يُحذف ويصبح نسيا منسيا

ولذلك يمكن إعادة النظر في مسألة انتماء الفاعل للنواة الإسنادية وجعل المفعول في درجة ثانية؛ لأنه إذا كان لا يوجد فعل بلا فاعل؛ فإنه لا يوجد فعل دون مفعول أو متأثر أو متحمل. فزيد في: جاء زيد مفعول به في المعنى؛ لأنَّ "زيدا" هو مفعول حدث المجيء بما أنَّه هو الذي وقع الفعل به ولأنَّ هذا الصنف من الجمل يدمج الفاعل والمفعول في حيِّز واحد باعتبار أن القائم بالحدث والواقع

1- مفعول الجعل الذي هو في الأصل فاعل.

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

به الحدث ذات واحدة. ولذلك يستغنى عن ذكر المفعول به لفظاً بما أن الوحدة المعجمية المرفوعة التي تم بها المعنى تحمل معنى المفعولية. ومن ثم يتم الاستغناء هنا عن المفعول به في هذا الصنف الموسوم باللزومية، على غرار الاستغناء عنه في البناء للمفعول. وإذا ما أردنا صياغة الجملة صياغة جديدة من أجل توضيح الظاهرة الإعرابية الدلالية المذكورة وهي أنه لا فعل إلا بمفعول على غرار "لا يكون فعل ولا فاعل" حسب عبارة المبرد، يمكن أن نذكر: * جاء Ø زيدا؛ وهي جملة غير مقبولة نحويًا على الرغم من أن المنطق النحوي يقبل جملاً من صنف: مات زيد، التي يمكن إعادة كتابتها نحويًا؛ مات Ø زيدا؛ لو لم توسم المفعولية بالفضلة في النحو العربي. فقد قارن بعض النحاة بين: مات زيد، وضرب زيد، باعتبار أن الفاعل في الجملتين مفعول به في المعنى وذلك ينطبق على: جاء زيد؛ بما أن زيدا فيها حامل لضمير المفعولية؛ إذ أنه قام بالفعل ووقع به كما أشرنا آنفاً. ولكن هذه المفاعيل رُفعت ونابت الفاعل لمقتضيات نحوية تضع الفاعل في العمدة. من ذلك أن ابن السراج جعل المفعول الذي لم يسم فاعله رابع الأسماء المرفوعة (ابن السراج، الأصول، ج:1: 76).

7- عبد القاهر الجرجاني

يتضح من خلال المفهوم (16) الذي استعمله الجرجاني أن الظاهرة قد بدأت تتضح لا من جهة التفسير فقط وإنما من الناحية الاصطلاحية باعتبار أن ما كان يعبر عنه سيبويه وبعض نحاة الرعيّل الأول بجملة تفسّر الظاهر أصبح يعبر عنه بدلالة العملية: "نائب الفاعل" وإن كان قد استعمل مصطلحاً آخر أكثر تعقيداً من (16) وهو المصطلح رقم (17) الذي أراد من خلاله تحديد صنف المفعول الذي يبني للمفعول في الأصل. على الرغم من تخلّيه عن قيد المفعول به في البناء للمفعول الذي استعمله الفارسي باعتبار أن أغلب المفاعيل يمكن أن ترتقي إلى درجة الفاعلية (ونقصد المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله و...)؛ نظراً لمقتضيات الخطاب في سُلّمية الشؤون الدلالية. فكلما حذف شأن دلالي ارتقى الشأن الذي يليه في السُلّمية.

يعتبر الجرجاني أن المفعول المعنوي أو ما يسمى اليوم بالفاعل المنطقي لا فرق بينه وبين الفاعل الحقيقي في تسمية كل منهما بالفاعل، تماماً، كما وجدنا عند سيبويه وقد يعود ذلك إلى حكم الجوار للفعل ولذلك قارن بين: مات زيد؛ وضرب زيد؛ إذ سأل عن سبب وسم زيد في: مات زيد، بوظيفة

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

فاعل وعدم تحقق ذلك في: ضُرب زيد؛ مع العلم أن زيدا في المثالين مفعول في المعنى. ويمكن أن نضيف جملا أخرى إلى موازنة الجرجاني المذكورة، يعتبر الاسم المرفوع الواقع بعد الفعل فيها فاعلا لفظا مفعولا محلا. مثل: انكسر الكأس، أمطرت السماء، توقفت السيارة.

فكل هذه الأمثلة يقع فيها تضمن المفعول في الفاعل بحجة أن الفعل والفاعل يكونان النواة الإسنادية لشدة تعلق الفعل بالفاعل أو العامل بالمعمول إلى درجة يستحيل فيها وجود الفعل دون الفاعل. ولكن على الرغم من هذه الهيمنة، فالمفعول به حاضر؛ لأنّ الفعل يطلبه في البنية المجردة وإن غاب في الإنجاز باعتبار أنّ بعض المحلات الإعرابية الدلالية قد تستغني نحويا عن التهجية نتيجة بعض الاستعمالات اللغوية.

8- الزمخشري¹

ركز الزمخشري في التعبير عن الظاهرة المدروسة في المصطلحين (18)، (19) على الفعل كما نجد عند الفارسي، وعلى تراتبية أو سلمية البناء للمفعول باعتبار أنّه لا يبنى الفعل لأحد المفاعيل الأخرى بوجود المفعول به باعتبار أنّه "متى ظُفر به في الكلام، فممتنع أن يسند إلى غيره" (المفصل في النحو 1840: 116) بما أنّ الظاهرة المدروسة بناء للمفعول به في الأصل أو المفعول به المتعدى إليه بغير حرف" حسب الزمخشري، ولكن عند حذفه من الكلام في الجمل يمكن أن ينوبه أحد المفاعيل الأخرى التي يطلبها الفعل أصالة سواء أكان متعديا أم لازما². وعلى هذا الأساس يظهر الاختلاف بين البناء للمفعول والظواهر التركيبية الأخرى التي تصدرها أفعال من المطاوعة أو الانعكاس، بما أننا عندما نقول: كسر الولد الكأس أمس، وانكسر الكأس أمس، لا يمكن أن نقول: * أنكسر أمس؛ ولكن ذلك يصحّ في البناء للمفعول حيث يمكن أن نقول: جيء

1- تميّز الزمخشري بعملية تعريف المصطلح نتيجة للتراكم المعرفي للظاهرة المدروسة وذلك ما انعكس على قصر تسمية المصطلح عنده.

2- ما يسمى بالفعل اللازم قد يطلب أكثر من متعلّق ولذلك بُني للمفعول باعتبار أنّ المفاعيل الأخرى كالمفعول المطلق والمفعول فيه للزمان والمكان والمفعول لأجله يحلون محل الفاعل مع انعدام المفعول به وذلك ما يوافق البناء للمبهم Impersonnel passif في اللغات الهندية الأوروبية.

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

أمس؛ و جيء يوم الجمعة؛ ولذلك تحدث الأستاذ أحمد إبراهيم عن هذه الظواهر في نظريته التي وسمها بالحجب occulte والتي جمعت ظواهر عديدة منها البناء للمفعول، وصيغ المطاوعة وغيرها. أما إذا كان البناء للمفعول بناء للمفعول به فقط؛ فإنه عندئذ لا يمكن أن نميز بينه وبين صيغ المطاوعة وبعض التراكيب التي لا يصحح فيها بالفاعل، لأن البناء للمفعول ستتعدد أشكاله إلى: البناء للفعل في الأفعال الملازمة للبناء للمفعول، البناء للمفعول عن طريق تغيير أول الفعل (فعل)، البناء للمفعول مع عدم تغيير الفعل مثل: مات زيد، فرح زيد؛ بما أن زيدا مفعول به في المعنى. ومن هنا لا يختلف عن زيد في: ضُرب زيد، أعلاه. وهذا ما جعل الزمخشري يركز على عملية بناء الفعل كما أسلفنا. وبذلك يكون قد أثار بالمصطلح الذي استعمل، وهو المصطلح رقم (19) بالأساس، الجانب الصرفي التركيبي في الظاهرة المدروسة؛ فبناء الفعل للمفعول تتولد عنه عمليات عديدة منها: بناء الفعل على صيغة وُصفت بأنها غير عادية، اختزال الفاعل أو حذفه أو تركه حسب تعبير النحاة، ارتقاء المفعول به، حذف المفعول به، اختزال الجملة. ولذلك اختلف النحاة من الناحية الاصطلاحية انطلاقاً من التركيز على أحد عناصر الجملة. فمنهم من اعتبر المسألة بناء للفعل، ومنهم من اعتبرها بناء للمفعول. ومنهم من اعتبرها حذفاً للفاعل، مع العلم أننا لا نفرق بين البناء للمفعول وحذف الفاعل؛ لأن حذف الفاعل من مقتضيات البناء.

9- ابن يعيش

لقد ركز ابن يعيش في المصطلح (19)، (20) على مسألة الاستغناء عن الفاعل أو حذفه نظراً إلى مسائل مقامية ولم يذكر المصطلح (20) إلا من باب ذكر المصطلح الموجود في المؤلف المشروح، باعتبار أن كتب الشروح تحافظ أو تنقل لنا المفاهيم والمصطلحات الواردة في الأصل. ويدلنا على ذلك قول ابن يعيش "... المفعول الذي لم يسم فاعله ... يقال له فعل ما لم يسم فاعله"، فابن يعيش ذكر مصطلح "المفعول الذي لم يسم فاعله" وهي تسمية طويلة تذكرنا بابن السراج؛ تجعلنا نطرح من جديد مشكلة تطور المصطلح في النحو العربي. فنحن هنا في القرن السابع للهجرة مع ابن يعيش، والظاهرة المدروسة رغم وضوحها عند النحاة لم تختزل في مصطلح مفرد، أو مركب يتسم بسمة الأفراد؛ في حين نجد عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس الهجري يعبر عن الظاهرة بعبارة أقصر "البناء للمفعول". وبالتالي يبدو أن النحاة رغم اطلاعهم على دراسات بعضهم

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

البعض ينتقون مصطلحات تعود إلى القرون الأولى تاركين التهذيب الذي يطراً على المصطلحات من حين لآخر. ويبدو أنّ لكتب الشروح شأنًا كبيراً في هذه المسألة باعتبار أنّ الشارح قد لا يُحَوِّز تسمية المصطلح. ولذلك كثيراً ما نلجأ إلى تحليل المصطلح عند النحوي كي نقف على خلفياته النظرية في وضع التسمية.

10- ابن الحاجب

نلاحظ أنّ المصطلح (19) الذي ظهر عند الزجاجي وابن جنّي أكثر تهذيباً منه عند الزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب والاسترابادي رضي الدين والاسترابادي ركن الدين المتأخرين عنهما أي الفترة الممتدة بين القرنين الرابع والسابع للهجرة؛ قد تمّ التركيز فيه على حجب الفاعل باعتبار أنّ ظاهرة البناء للمفعول تعتور الفاعل لما ينتاب الفعل من تحوير في أوله وقبل آخره إذا كان ثلاثياً صحيحاً. علماً بأنّ تحديد صيغة الفعل ليست من مشمولات بحثنا وإنما تطور المصطلح من خلال تاريخية تداوله بين النحاة العرب. ويبدو أنّ هذا المصطلح هو الأكثر تداولاً، على الأقل، بين النحاة الذين اعتمدناهم في هذه الدراسة على الرغم من أنه أي المصطلح يتراوح بين "فعل ما لم يسم فاعله" و"ما لم يسم فاعله"، تكرر (11) مرة في الجدول أعلاه، يليه مصلح البناء للمفعول ذكر (6) مرات بصيغ مختلفة، يلي ذلك مصطلح نائب الفاعل الذي ذكر 4 مرات في الجدول بصيغتين مختلفتين.

ولا نقصد من خلال هذه الدراسة أن هذه العملية الإحصائية قارة باعتبار أننا لم نقوم بجرد للمصطلح عند جميع النحاة وإنما فقط بالنسبة إلى من اعتمدنا عليهم خاصة أنّ معظم النحاة لم يفرد للمبني للمفعول باباً خاصاً به، وإذا أفردته يأتي موجزاً.

رَكَز ابن الحاجب على ظاهرة الاختزال التي تمثلت عنده في حذف الفاعل مع أنّ بعض النحاة يعتبر أنّ المفعول هو العنصر المحذوف بما أنّه حلّ محلّ الفاعل عند حذفه أو زواله.

11- الإسترابادي رضي الدين:

استعمل الإسترابادي (3) مصطلحات (19)، (21)، (22) فالأول والثاني وجدناهما عند الزجاجي وابن جنّي والزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب والإسترابادي ركن الدين. ولكن الإسترابادي قد ذكر مصطلح آخر هو (22) "المبني للمفعول" الذي اشترك فيه مع الفارسي وابن جني والجرجاني

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

والزمخشري. فالمصطلح (21) يذكرنا بمصطلح (1/1) من مصطلحات سيبويه وهو "المفعول الذي لم يتعدّ فعله ولم يتعدّ إليه فعل فاعل" أو "المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعدّ فعله إلى مفعول آخر" إلا أنّ سيبويه استعمل مفهوم التعدية والاستراباذي استعمل مفهوم إخفاء الفاعل. وما ثبت في المصطلحين هو "المفعول" باعتبار أنّ الظاهرة تعتري المفعول الذي يرتقي إلى موضع الفاعلية حاملا معه قرائن دلالية تبقيه متضمنا لبعض سمات المفعولية. إلا أنّ الإستراباذي ذكر مصطلحا آخر وهو مصطلح (22) "المبني للمفعول" الذي استعمله عبد القاهر الجرجاني قبله تحت تسمية "البناء للمفعول" على الرغم من أنّ نحاة قبل الرضي مثل ابن الحاجب وابن يعيش والزمخشري وبعد الجرجاني استعملوا مفاهيم أخرى مثل "الفعل المبني للمفعول"، "فعل ما لم يسم فاعله" المفعول الذي لم يسم فاعله".

12- الإستراباذي ركن الدين:

نلاحظ أنّ ركن الدين قد ركّز في (20)، (23) على المفعول باعتباره الوظيفة التي تتم فيها عمليتي الاختزال¹ والتحويل؛ إذ يكون مفعول ما لم يسم فاعله متحمّلا. أما الفاعل، فيكون منفّذا أو أداة في البناء للفاعل. يتفق ركن الدين في (20) مع ابن السراج وابن يعيش مع تغيّر طفيف لا يكاد يذكر؛ لأنّه لا يغير المعنى المقصود من المصطلح على الرغم من أنّ الحيز الزمني الذي اتخذ هذا المصطلح يزيد على 3 قرون. فابن السراج ينتمي إلى القرن الرابع وركن الدين من أصحاب القرن السابع. وقد اتفق الإستراباذي ركن الدين وابن السراج في اعتبار أنّ مفعول ما لم يسم فاعله من المرفوعات كما أشرنا آنفا، إلا أنّ الإستراباذي لم يحدد مرتبته كما فعل ابن السراج.

13- ابن هشام:

نلاحظ في المصطلح (24) ظهور مفهوم النيابة وإن كان ظهوره عرضيا عند بعض النحاة كالزجاجي في قوله: "وإنّ المفعول قد ناب منابه" دون أن يعتبر مفهوم النيابة مصطلحا يعبر به عن الظاهرة المدروسة. وقد سمى ابن هشام الظاهرة المدروسة من جهة أخرى بمصطلح "النائب عن الفاعل" وهو يقصد هنا المفعول المرفوع؛ فبعد أن كان المصطلح موسوما بحجب الفاعل أو

1- أشار الأستاذ (عاشور 1999: 362) إلى أنّ مصطلح المفعول الذي لم يسم فاعله يدلّ على مفهوم التعويض

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

تركه أو حذفه وبانعدام شأن المفندية فيه. أصبح الوسم بالحيّز؛ لأنّ النائب ارتقى من حيّز النصب (المفعولية) إلى حيّز الرفع (الفاعلية) وهما وظيفتان أو معنيان مختلفان؛ لكنهما يشتركا في بعض الدلالات النحوية اشتراكا شبه تبادلي، فالمفعول به يرتقي إلى درجة الفاعلية والفاعل ينزل إلى حيّز المفعولية في البناء الجعلي. فارتقاء الأول يختزل الجملة، ونزول الثاني يكتفها باعتبار أنّه يضيف شأنًا دلاليًا جديدًا. وكلّ ذلك يتحكّم فيه العامل الأساس الذي هو المتكلم. وبالطبع لمقام القول شأن أساس في إجراء الكلام.

نلاحظ أن ابن هشام يحصر الظاهرة المدروسة في المفعول به الذي ينوب الفاعل في أحكامه (كالرفع أو تمام الكلام)؛ إذ "ينوب عنه في أحكامه كلها ...". وهذا ما يخالف رأي بعض النحاة الذين أسموا الظاهرة بالبناء للمفعول دون أن يحدّدوا صنف المفعول الذي ينوب الفاعل؛ وإن كانوا قد حدّدوا سُلّمية هذه النيابة. ومن الواضح في هذا المصطلح أنّ النحاة منذ ابن هشام حسب المدونة تخلّوا عن عملية بناء الفعل وعملية عدم تسمية الفاعل. وأصبح التركيز على البنية المنجزة. فزيد في: ضُرب زيد؛ يعتبر نائب فاعل لا، لأنّ الجملة مشتقة من جملة أخرى بل، لأنّ "زيدا" في المعنى هو الذي وقع الفعل به إلا أنه ملأ حيّز الفاعلية المعهود للفاعل المنقّذ أو الفاعل الطرازي. ولكن ابن هشام قد اعتبر أنّ البنية تحويلية وذلك ما نستشفه من المصطلح الذي استعمله وإن كان قد بلغ الصيغة التي استقرّ فيها إلى اليوم.

14- السيوطي

حافظ السيوطي على مفهوم النيابة بتبسيط المفهوم من الناحية التركيبية؛ إذ جاء المصطلح (25) في مركب إضافي. والمركب الإضافي حكمه حكم المفرد لتعلّق جزئيه. وهذا هو أبسط مصطلح استعمل للتعبير عن الظاهرة. وربما يعود ذلك إلى كثرة استعماله. وقد حاول السيوطي استخراج السمات الدلالية التي تتولّد عنها هذه النيابة¹.

ويبدو أنّ كلّ المعاني التي استخرجها السيوطي خاضعة لقصد المتكلم الذي هو العامل الأساس كما اشرنا آنفا. ولكن النحاة أهملوه حسب الرّضي الإستراباذي، إذ المتكلم هو الذي يقوم بتوزيع

1- نشير إلى أنّ هذه المعاني أو السمات الدلالية قد حاول استخراجها أكثر من نحوي.

المعاني النحوية في الكلام حسب اختيارات يقتضيها المقام، فيحذف شأنًا أو يضيفه، أو يرقى المنصوب إلى حيّز المرفوع بمراعاة الأصول النحوية أو ما يسمى بالمبادئ والمقاييس في اللسانيات الحديثة.

15- الشنقيطي العلوي

حافظ الشنقيطي على المصطلح الذي استعمله السيوطي بما أنه "شرح همع الهوامع"، ولكنه في شرحه لم ينح نحو الشروح بل ذهب إلى تصنيف الظاهرة انطلاقاً من الأمثلة الواردة في الكتاب المشروح؛ إذ يضع المثال ويعلق عليه، ويبين هوية العنصر النائب، هل هو المفعول به أو غيره من المفاعيل، أم هل أنّ النيابة حصلت مع ظهور المفعول به أم لا؟

هذا التعدد المصطلحي الدال على عدم ثبوت مصطلح قار لهذه الظاهرة يعود إلى اختلاف زوايا النظر في جملة البناء للمفعول؛ إذ أنّ التغيير يصيب كلّ البنية إذا ما اعتبرنا أنّ البناء للمفعول تحويل للبناء للفاعل؛ كما يفهم من سعي بعض النحاة؛ أو أنّه لا يوجد أيّ تغيير باعتبار أنّ الظاهرة أصلية لها خصائصها في التعدية وال لزوم. ويمكن إرجاع هذين التوجيهين إلى موقف النحاة من الفاعل في الجملة المبنية للمفعول؛ فالاتجاه الأول يفهم من أصحابه أنّ البناء للفاعل أصل، لظهور الفاعل الحقيقي. وأنّ البناء للمفعول فرع بما أنّ المفعول به يحلّ محلّ الفاعل المحذوف. وآية ذلك حديثهم عن حذف الفاعل بدرجات متفاوتة، تختلف من نحوي إلى آخر؛ إذ يذهب المبرّرّ وابن الحاجب وابن هشام إلى أنّ البناء للمفعول يتمّ بحذف الفاعل وما يترتب عن ذلك من تغيير في البنية الأصلية التي هي البناء للفاعل. وقد جاراها في ذلك الزمخشري وابن يعيش من جهة تفسيرهما للظاهرة بالاستغناء عن الفاعل. وذهب الزجاجي والشنقيطي في ذات الاتجاه في مفهوم نائب الفاعل. واستعمل الجرجاني مفهوم "اختزال الفاعل" والسيوطي مفهوم "الترك"، فكلّ هذه التفسيرات أو المواقف التي فسّر من خلالها هؤلاء النحاة ما يطرأ على الفاعل في الجملة المبنية للمفعول تجعل من الظاهرة المدروسة بنية محوّلّة.

وأما الاتجاه الثاني، والذي هو الأول، من الناحية التاريخية فقد ذهب أصحابه إلى أنّ البناء للمفعول بنية مستقلّة. وقد ذهبوا، زيادة على ذلك، إلى المساواة بين الفاعل والمفعول المرفوع معنى، أو إلى جعل المفعول المرفوع معنى رابع المرفوعات؛ فذهب سيبويه إلى أنّ رفع المفعول به يعود إلى "إفراغك الفعل له" أي أنّ الفعل أسند للمفعول عن قصد. وذهب ابن السّراج والإستراباذي ركن

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الدين إلى أنّ المفعول الذي لم يسم فاعله هو رابع الأسماء المرفوعة. وذهب ابن يعيش إلى أنّه يجري مجرى الفاعل ... ولذلك، فأصحاب هذا الاتجاه يعتبرون أنّ البناء للمفعول بنية أصلية يختارها المتكلم للتعبير عن مقاصده حسب مقامات معينة، وله خصوصياته ومميّزاته التي قد يشبه فيها البناء للفاعل كاللزم والتعدية مثلا، كما يبين سيبويه في الجدول أعلاه.

IV- المسار الاصطلاحي لمفهوم البناء للمفعول في النظرية النحوية

إذا ما نظرنا نظرة شاملة للمسار الاصطلاحي للبناء للمفعول، نجد أنّه يدور حول محورين أساسيين، تحدّهما الثنائية عامل / Operateur / معمول / Argument. فبعض النحاة وقع تركيزه على العامل الذي هو الفعل وبعضهم وقع تركيزه على المعمول أي الفاعل المحذوف والمفعول الذي حلّ محله. في حين أنّ بعض النحاة قد جمع الثنائية عامل / معمول. فالنحاة الذين ركّزوا على العامل ندرجهم تحت المصطلح "فعل المفعول الذي لم يسم فاعله" و"بناء الفعل للمفعول"، و"فعل بُني للمفعول به"، و"فعل ما لم يسم فاعله" ...، وأصحاب التوجه الثاني نجعلهم تحت مصطلح "المفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدّه فعله إلى مفعول"، و"المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول"، و"مفعول ما لم يسم فاعله"، و"المفعول الذي لم يسم فاعله". وأصحاب التوجه الثالث تحت مفهوم "ما لم يسم فاعله" (أنظر الثبوت الاصطلاحي في الجدول أعلاه).

نلاحظ أنّ كلّ المفاهيم المذكورة تشترك في عملية أساسية هي عملية إخفاء الفاعل أو حجبها. وقد بيّنا سابقا تباين مواقف النحاة من الفاعل، واعتبرنا مواقفهم منه رائزا لأصلية البناء للمفعول أو فرعيته. ونشير إلى أنّ المصطلحات أعلاه تخضع لعمليتين أساسيتين وهما:

- تصريف صيغة الفعل تصريفا خاصا،
- تقليص متعلقات الفعل بظهور نوع خاص من المرفوعات أو من المنصوبات المرفوعة.

فالعملية الأولى صرفية تركيبية، والثانية إعرابية دلالية. تتمثل الأولى في اشتقاق الفعل من الحدث أو اسم الحدث لمقتضيات يتطلبها التركيب أو مقاصد المتكلم دون أن تكون فعلٌ تقليب لفعل. ولذلك فالجملة: قُتِل زيد؛ قد لا تقتضي بنية سابقة عليها بما أنّ زيدا مرفوع على الفاعلية بما أنّ الفعل أسند له؛ لأنها لا تختلف دلاليا عن مات زيد. وأمّا العملية الثانية فإنها تقوم على اختزال

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

متعلقي الفعل في حيز إعرابي واحد. ولذلك نجد النحاة يتحدثون عن "المفعول المرفوع". وإذا ما حاولنا تفسير ذلك نرجع حذف الفاعل إلى إسناد الفعل للمفعول، كما أشرنا آنفا. والمقصود بحذف الفاعل عند النحاة هو إلغاء تهجيته Spellout باعتبار أن محلّ الفاعل محفوظ. ولذلك، فليس هناك حذف ولا حجب؛ بما أن الرأس الفعلي "ينتقي" وحدة معجمية تكون لها سمات تتفق مع سماته.

تثير المفاهيم المذكورة عدة مشاكل منها: ما نجده في بعض الأفعال التي تستعمل دون فاعلها الحقيقي مثل: مات، فرح، بكى، حزن، وغيرها من الأفعال التي تطلب من الناحية التركيبية متعلقين مع أنها في البنية الإنجازية تقتصر على متعلق واحد يكون فاعلا لفظا مفعولا معنى أو محلا؛ لأنه هو الذي وقع الفعل به. فالجملة: فرح زيد، على سبيل المثال، فاعلها الحقيقي ليس "زيدا" باعتبار أن زيدا في المعنى هو موضوع الفرح؛ لأن مؤشر الفرح باد عليه نظرا للملاحظة العينية. وكأنّ الفرح شيء يُخلع على زيد نتيجة مؤثر خارجي كالنجاح في الامتحان مثلا. وذلك الشيء الخفي هو فاعل الفرح الذي تستجيب له نفسية زيد. وربما يعود التخلي عن الفاعل الحقيقي إلى كثرة الاستعمال أو إلى اعتماد ظاهر السبب لاختفاء المسبب. ولذلك غاب على المتكلم فاعل الفرح أو مصدره أو تناساه. فرفع زيد على أنه فاعل، تماما كرفع زيد في: مات زيد؛ ولذلك فمصطلح "ما لم يسم فاعله" يمكن أن يجري على هذه الجمل المذكورة. ومن ثم فإن كثرة المصطلحات التي استعملت من قبل النحاة قد تعود إلى مشكل البحث عن مصطلح جامع مانع للظاهرة باعتبار أن الجرجاني قد سأل لماذا لم يسم زيد في: ضُرب زيد، فاعلا على غرار زيد في: مات زيد؟. إلا أننا نعيد السؤال من زاوية أخرى تتمثل في: لماذا لا يكون زيد في: مات زيد؟، و: فرح زيد، نائب فاعل؟ باعتبار أن زيدا في المثالين ليس هو الفاعل الحقيقي، هذا إذا ما اعتبرنا أن البناء للمفعول لا يقتضي صياغة الفعل صياغة خاصة، كصيغة فُعل مثلا؛ لأن زيد في: مات زيد، يمكن أن يُعتبر "نائب فاعل". وفي هذا النطاق حاول Payne في كتابه « Describing Morphosyntax » (Payne: 2004-2006) أن يبين انطلاقا من عدة لغات أصناف من البناء للمفعول Passive وهي:

Lexical passive

- البناء للمفعول المعجمي

Morphological passive

- البناء للمفعول الصرفي

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

- البناء للمفعول التحليلي Analytic passive
- البناء الشخصي Personal passive
- البناء للمبهم Impersonal passive

فهل يعتبر تصنيف Payne للبناء للمفعول حلاً لمعضلة المصطلح في النحو العربي؟ خاصة أنّ الدراسة النحوية في الظاهرة المدروسة قد تحدّثت عن ما يشبه ما ذكره Payne. إلّا أنّها لم تصنف هذا التصنيف إذا ما استثنينا الفاسي الفهري.

٧- الخاتمة

إنّ قضية المصطلح في ظاهرة البناء للمفعول قضية شائكة تكتنف مشاكل عدّة تركها النحاة غامضة. من ذلك:

- الاختلاف في التسمية؛ إذ وصلت المصطلحات المستعملة من قبل النحاة إلى 25 مصطلحاً حسب الكتب التي اعتمدنا، مع أنّ الاختلاف في التسمية يرجع إلى عنصر الفاعل للاختلاف الضمني حول أصلية جملة البناء للمفعول أو فرعيّتها. نرجح أصليّتها باعتبار مقاصد المتكلّم في الخطاب من جهة، وباعتبار أسباب حذف الفاعل التي حددها السيوطي. ثم أنّ الدراسات اللسانية الحديثة وصلت مع الأستاذ الهيشري إلى خمسمائة وأربعة وثمانين (584) فعلاً، وهي نسبة لا بأس بها من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول مما يوحي الدارس بتبني أصلية البناء للمفعول.

- نائب الفاعل مفعول مرفوع أم فاعل يشتمل على سمات المفعولية؟. فإذا ما اعتبرناه فاعلاً سنصنّفه في صنف آخر من أنواع الفاعلين يختلف عن الفاعل التقليدي، لأنّه "مفعول فاعل"؛ إذّ يجمع بين سمات الفاعلية والمفعولية كما بيناه، فهو فاعل أو يشبه الفاعل في كلّ أحكامه النحوية عند سيبويه وعبد القاهر الجرجاني وغيرهما. وهو مرفوع رابع عند ابن السراج والإستراباذي ركن الدين.

- مصطلح ما لم يسم فاعله قد يضم ما يسمى بصيغ المطاوعة والانعكاس، وبعض الأفعال التي يأتي فاعلها مفعول به في المعنى باعتبار أنّ فاعلها الحقيقي محذوف. بما أنّ النحاة تحدّثوا عن حذف الفاعل. ولذلك، فالظاهرة المدروسة تطلب مصطلحاً أوضح يحدّد الظاهرة تحديداً يميّزها عن كلّ ظواهر حجب الفاعل.

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

المصادر والمراجع

I- المصادر

ابن جني، 1994، المحتسب في تبين وجوه شواذ القرآن والإيضاح عنها، ج2، تحقيق على النجدي، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

ابن السراج، 1997، الأصول في النحو، ج1، تحقيق عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت.

ابن هشام جمال الدين الأنصاري، 1980، الجامع الكبير في النحو، تحقيق وتعليق أحمد محمد الهرمي، في سلسلة التراث اللغوي عدد3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ابن يعيش، (د، ت)، شرح المفصل، ج2، تحقيق عالم الفكر، بيروت.
الإستراباذي، 1996، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا.

الإستراباذي الحسن بن محمد العلوي، 1983، الوافية في شرح الكافية، تحقيق دار الرشيد للنشر، العراق.

الزمخشري، أبو ابقاسم محمود بن عمر، 1840، المفصل في النحو، دار J.P Broch
السيوطي، 1997، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

سيبويه، 1990، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط خاصة، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.

الشنقيطي أحمد بن محمد الأمين، 2001، الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، شرح وتحقيق عبد العالم سالم مكرم، عالم الكتاب، القاهرة.

II-المراجع

1- المراجع بالعربية

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

عاشور المنصف، 1999، ظاهرة الاسم في التركيب النحوي،: بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس.

الفاسي الفهري عبد القادر، 1986، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، في سلسلة المعرفة الثانية، دار توبغال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.

البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبغال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.

قريرة توفيق، 2003، المصطلح النحوي وتفكير النحاة وبناء الجملة، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، دار محمد علي، تونس.

المهيري عبد القادر، 1989، إشكالية التاريخ لنشأة المصطلح النحوي، في مجلة المعجمية العدد (5، 6)، 89-90، بيت الحكمة، تونس.

الهيثري الشاذلي والمنصف عاشور، 2005، قضايا في الأبنية الإعرابية والدلالية، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس.

الواعر مازن، 1988، قضايا أساسية في علم اللسانيات، الأطلس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.

2- المراجع باللغة الأجنبية

Chomsky 1987, La nouvelle syntaxe Tr Lelia Picabia présentation, d'Alain Rouvret, Ed. Seuil.

Payne 1997, Describing morphosyntax, A guide for field linguistics, Cambridge.